قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر واقع وأفاق

د.العلواني عديلة
جامعة بسكرة

ملخص:بعد مرحلة من الإزدهار قبيل الإستقلال في الستينات والسبعينات أين حظيت الصناعة التقليدية والحرف بدعم كامل من الدولة في ظل الإقتصاد الممركز والموجه، دخل القطاع في دوامة التقهقر والتفكك مع بداية الثمانينات وذلك بعد تراجع دور الدولة في الدائرة الإقتصادية الحقيقية بفعل التأثير المزدوج للأزمتين الاقتصادية والأمنية اللتين شهدتهم الجزائر خلال نفس الفترة، وفي منتصف التسعينات بدأ يحظى بإهتمام السلطات العمومية التي تمكنت من خلق ديناميكية إقتصادية ومحلية للقطاع، ثم شهد وثبة هامة منذ إلحاق القطاع في سنة2002 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت هناك إستراتجية واضحة من طرف الدولة لإعادة بعث هذا القطاع من جديد وهذا من خلال إعداد برنامج طموح حول أفاق القطاع الصناعة التقليدية في سنة 2020.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التقليدية- السلطات العمومية- الأزمة الإقتصادية والأمنية-برنامج طموح-

Résumer :l'industrie traditionnelle a reçu le plein soutien de l'Etat après l'indépendance dans les années soixante et soixante-dix où elle connut une période de prospérité, et ensuitle secteur est entré dans une spirale de déclin et de la désintégration avec le début des années quatre-vingt, après avoir diminué le rôle de l'État dans le cercle économique réelle en raison de l'effet combiné des crises économiques et de sécurité en Algérie au cours de la même période,Le secteur a commencé au milieu des années nonante, avec le soutien des pouvoirs publics qui ont réussi à créer une dynamique économique et local du secteur, puis a vu un bond important depuis infligeant secteur en 2002 le secteur des petites et moyennes entreprises,Où il y avait une stratégie claire par l'Etat pour ré-envoyé à nouveau ce secteur et en fixant ambitieux quant aux perspectives pour le secteur de l'industrie traditionnelle dans le programme 2020.

Mots clés :l'industrie traditionnelle-des pouvoirs publics-des crises économiques et de sécurité-stratégie claire.

مقدمة:إن التقييم الموضوعي لما قدمه القطاع للاقتصاد الوطني وللمجتمع يتأتى من قراءة متأنية ومنتظرة لطبيعة النتائج المحققة، والتي لا يمكن أن تتم من دون الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي الذي تحققت فيه والإمكانات البشرية والمادية وحزمة البرامج التي تم تبنيها للنهوض بالقطاع أفاق 2020.

I.التعريف بالصناعة التقليدية ومراحل تطورها: إن الصناعة التقليدية تختلف تعاريفها من هيئة إلى أخرى، لكنها في العموم تحمل نفس التصور، وقد عرفت في الجزائر فترات مختلفة.

I.1.تعاريف حول الصناعة التقليدية: ويمكن أن تعرف كمايلي:

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « Unisco » "يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي ، هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية وبإستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستخدمة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون منفعية جمالية أو فنية إبداعية ثقافية زخرفية، رمزية أو هامة تعكس وجهة عقائدية أو إجتماعية وهذا مايجعلها تلعب دورا إجتماعيا وثقافيا و إقتصاديا[1].

تعريف المنظمة الدولية للعمل "OIT" :" تطلق تسمية الحرفي وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، والتي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة للوصول إلى المنتجات ذات الجودة"[2].

قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر واقع وأفاق

تعريف المجلس العالمي للصناعة والحرف: قسم المجلس العالمي للصناعة التقليدية سنة 1984 الصناعة التقليدية إلى أربعة مجموعات[3]:

الإبداعات ذات الطابع الفني: ويتعلق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلب إنتاجها مهارات وتقنيات مرتفعة.

الفنون الشعبية والفلكلورية : تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلب درجة عاليةمن الكفاءات والتقنيات اليدوية.

الصناعة التقليدية وتشمل الورشات المنتجة للمنتجات ذات الطابع التقليدي الأصيل والمصنوعة يدويا بكميات كبيرة وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها مواد لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا و موجهة إلى السوق الواسع

الإنتاج الصناعي: وتخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المعاد إنتاجها بواسطة ألات أتوماتكية وبكميات كبيرة

1. تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر: تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادة 5 منه أنّ: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".[4]

I.2.تطور وضعية قطاع الصناعة التقليدية: وتعرض أهم مراحل تطور الصناعة التقليدية فيمايلي[5]:

المرحلة الأولى (1962/1991): وتميزت هذه المرحلة بتحقيق عدة إنجازات أهمها:

1) إنشاء مديرية الصناعة التقليدية: يعود تاريخ تنظيم الصناعة التقليدية إلى السنوات الأولى من الاستقلال بصدور الأمر (62-025) والصادر في أوت 1962و المتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وصلاحياتها، حيث أنشأت هذه الأخيرة تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة.

وتتكفل مديرية الصناعة التقليدية بتطوير مؤسسات الصناعة التقليدية الحديثة أو التقليدية، أو تطوير كل أشكال التعاون الإنتاجي بالإعانة التقنية أو المالية الملائمة وبصفة عامة تشجيع الإنتاج الحرفي سواء الموجه للسوق المحلي أو الخارجي.

وفي شهر مارس من سنة 1963 تم إلحاق الصناعة التقليدية الفنية بوزارة الشباب والرياضة والسياحة، وتمارس هذه الوزارة صلاحياتها من خلال الديوان الوطني للسياحة (ONT).

2) مراكز التكوين في الصناعة التقليدية الفنية: وفي شهر ماي من سنة 1964 تم تحويل إدارة إنتاج الصناعة التقليدية إلى وزارة السياحة بما فيها المؤسسات الانتفاعية الصغيرة والمتوسطة (قرار وزاري مؤرخ في 25 ماي 1964)، وقد أشار هذا القرار لوجود تسعة عشر مركزا للصناعة التقليدية وفي سنة 1965 تم إلحاق الصناعة التقليدية بوزارة الصناعة والطاقة (المرسوم136/65).

3) إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية: شهدت سنة 1971 إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) بعد حل المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، وتهدف هذه المؤسسة إلى القيام بجميع العمليات التي ترمي إلى تنمية الصناعة التقليدية.

وفي سنة 1973 أخذت مديرية الصناعة التقليدية تسمية جديدة وهي مديرية الصناعة التقليدية والحرف تحت وصـــاية وزارة الصناعة والطاقة حيث كان الهدف من ذلك هو جمع صلاحيات سجل الحرف التي كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية (ONPI)

4) القانون الأساسي للحرفي: في سنة 1982 تم إصدار القانون رقم 12/82 المتضمن تعريف الحرفي وحقوقه وواجباته وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية ومجالها، كما يعرف ويحدد تنظيم حقوقه وواجباته وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية ومجالها، كما يعرف ويحدد تنظيم التعاونية الحرفية، كما يؤكد استعداد الدولة لحماية وتشجيع دعم الأعمال الحرفيـــة وترقيتـــها وتطويرها، وذلك نظرا لطبيعتها ونفعها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المرحلة الثانية 1992-1995: واتسمت وضعية الصناعة التقليدية بمايلي:

❖ لقد تعرضت وضعية قطاع الصناعة التقليدية لهزة عنيفة وتراجع كبير، منذ أن تم حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية سنة 1987، لقد أدى حل هذه الشركة إلى فقدان تأطير المجتمع الحرفي خصوصا في مجال التموين بالمواد الأولية وبنـــاء سياسات تطوير القطاع وترقية الحرف الصغيرة.

وفي نهاية ثمانينات القرن الماضي، عرف الاقتصاد الجزائري بداية تحولات عميقة مع بروز إتجاه التحول نحو إقتصاد السوق والتغيرات التي يحدثها سواء على بنية الاقتصاد أو على أجهزة الدعم والتأطير.

وأهم الإجراءات المتخذة آنذاك والهادفة إلى دعم تطوير القطاع يمكن إجماعها فيمايلي:

1) إصدار سنة 1992 نصوص متعلقة بإنشاء الغرفة الوطنية للحرف ، والغرف الجهوية للحرف (عددها8) ، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية

2) تخصيص رسم القيمة المضافة التفاضلي والمقدر بـــ: 7%، لبعض أنشطة الصناعة التقليدية والفنية.

3) إعطاء الحق للحرفيين للحصول على العملة الصعبة قصد إستيراد إحتياجاتهم من المواد الأولية الضرورية لأنشـــطتهم (الأمر 54/94 للبنك المركزي الجزائري)

4) إنشاء المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية لتعزيز التأطير المحلي (48 مديرية ومفتشية للسياحة والصناعة التقليدية) كما تم إنشاء مناصب مفتشي الصناعة التقليدية.

5) ترقية منتجات الصناعة التقليدية بالمشاركة في عدة معارض دولية

6) تعزيز العمل القطاعي المشترك في مجال دعم وترقية الصناعة التقليدية.

7) تنظيم "جلسات الصناعة التقليدية"سنة 1994 بغرض الإستماع إلى ممثلي الحرفيين خصوصا العراقيل التي يواجهونها والمقترحات والحلول التي يرونها مناسبة.

هذه الفترة كانت البايات الأولية لنشاطات الغرف ميدانيا حيث كانت مقارها بمقار الولايات وتمارس مهامها تحت وصاية مديريات المناجم والصناعة، حيث يمثل الغرفة رئيس مكتب الصناعة التقليدية ، ولقد سمح المجهود المتعلق بجمع المعلومات من البلديات المكلفة أنذاك بمنح بطاقة الحرفي .

المرحلة الثالثة: 2002/1996:و شهدت تغيرات حيث تم:

❖ في إطارالتشريع تنظيم وتقنيين الحرفيين إصدار أول أمر رئاسي تحت رقم 01/96 بتاريخ 10 يناير 1996 والذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف.

ويهدف الأمر 96-01 إلى تعريف الصناعات التقليدية والحرف وتنظيم ممارسة نشاطات الصناعات التقليدية والحـــرف وقواعدها من مجالها وكذا واجبات الحرفيين وامتيازاتهم.

- كما أوجب على الحكومة إتخاذ ترتيبات متعددة الأشكال لحماية الصناعة التقليدية والحرف وتثمينها، وتحسين إطار تنمية الصناعات التقليدية والحرف، وترقية الحرفيين وإدماج نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في مناطق الشمال.
- كما أوجب أيضا وضع أجهزة التطبيق المخصصة لهذا الغرض من خلال تأسيس غرفة وطنية للصناعة التقليدية والحرف وغرف للصناعة التقليدية والحرف وغرف للصناعة التقليدية والحرف ذات اختصاص إقليمي يغطـــي الولايـــة أو عـــدة ولايات، لتشكل هذه الفرق إطار تنظيميا تشاوريا فيمابين الحرفيين والسلطات العمومية.

فقد كانت بداية العهد الجديد لقطاع الصناعة التقليدية مع مطلع سنة 1996 ، حيث تجلى اهتمام الدولة بهذا القطاع بصدور أمر رئاسي توجيهي يضع الخطوط العريضة المحددة لطرق تنميته والنهوض به واتخذت الدولة الجزائرية حينئذ مجموعة من الإجراءات موجهة لإنعاش الإنتاج والإبداع لدى الحرفيين وكان من أهمها تحديد قواعد تنظيمية وقانونية جديدة لضمان بعث القطاع على أساس تحديد فروع النشاط والفاعلين فيه.

وابتداء من سنة 2002، وبعدما تم البناء التشريعي واستقر الوضع الاقتصادي، مرت السلطات العمومية إلى مرحلة تطوير قطاع الصناعة التقليدية حيث شهد القطاع ولأول مرة في تاريخه إعداد وتبني مخطط عمل لتنمية الصناعة التقليدية أفاق 2010، تمثل هذا المخطط تأكيد للإرادة السياسية التي تعمل على تصنيف قطاع الصناعة التقليدية ضمن أولويات التأهيل والعصرنة، حيث أولته الدولة عنايتها وخصصت له مكانة مميزة، إذ اعتبرته مجالا واسعا للاستثمار الاقتصادي القابل للتطور إذا ما نال حظه من سياسات التنمية وبرامج الدعم، واعتمدت الاستراتيجية كخطوة أولى عملية تقييم وفحص شامل لوضعية القطاع تتبعها مباشرة تحديد الأهداف المتوخاة منه، ومن ثم تسطير أهم الإجراءات الواجب اتخاذها للوصول إلى الأهداف المنتظرة.[6].

المرحلة الرابعة:2010/2002: و أهم إنجازات هذه المرحلة تمثلت في:[7]

1) صدور المرسوم التنفيذي المتمم والمعدل 323/09 والذي بموجبه أصبح عدد الغرف رسميا 48 غرفة موزعة على التراب الوطني في سنة 2009.وكذا صدور مرسوم تنفيذي رقم 313/04 بتاريخ 2004/09/22 بغرض إنشاء الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية ، تخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة ، كما تعد تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري في حياتها الإجتماعية.

2) التنسيق مع الوزارة المكلفة بالتكوين من خلال دمج فروع جديدة للأنشطة الحرفية ضمن مدونة مؤسسات التكوين والتعليم المعنيين ، مما أضفى إستحداث مؤسسات تكوين مهني خاصة بقطاع الصناعة التقليدية.

3) إستحداث برنامج تكوين جديد" CREE GERME" وهو برنامج تكويني خاص بالتسيير للمؤسسات معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل "BIT" وزع هذا البرنامج على أكثر من 80 دولة في العالم ، وأعطى هذا البرنامج منهجية في التكوين ووسائل عمل مستعملة بنجاح على المستوى العالمي وموجهة لمنشئي ومسيري المؤسسات الصغيرة

4) من أجل تحقيق ديناميكيةإقتصادية محلية للصناعة التقليدية تم تبني نظام الإنتاج المحلي "SPL" وهو نمط تنظيمي فعال وناجح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ينظم التعاون والتكامل بين المتعاملين لنفس القطاع ويشكل مركز اتصال فيما بينهم والذي يسمح بتنسيق الإمكانيات والتطوير والتحديث فيما بينهم مع خلق ديناميكية شبكية ، كما يلعب دور المتحدث أمام السلطات المحلية والعمومية.

5) لقد تم تبني مخطط أنعاش إقتصادي ولأول مرة في تاريخ قطاع الصناعة التقليدية مابين 2009/2005 ، بحيث تم إنجاز 90 هيكلا للتنشيط والتكوين والترويج لصالح الحرفيين في مختلف مناطق الوطن

6) عرف قطاع الصناعة التقليدية إرتفاعا محسوسا في ديناميكية ارتفاع عدد الأنشطة والتشغيل ، حيث ارتفع عدد الأنشطة إلى 150 ألف نشاط ، بعدما كان لايتجاوز 89000 نشاط حرفي سنة 2003 وهو مايعادل نمو يقدر بـــ:68 %، وانعكس هذا على مناصب الشغل التي بلغت 306000 منصب في 2008 مقابل 160000 منصب في 2003 أي بحوالي الضعف.

7) في إطار ترقية المنتج التقليدي في الأسواق المحلية والدولية، فإنه يتم سنويا تسطير برنامج مكثف للتظاهرات والصالونات المحلية والوطنية والدولية.

I. الإطار التشريعي للصناعة التقليدية في الجزائر: قررت السلطات العمومية تأطير عمل ونشاطات الحرفيين ومنحهم المناخ الملائم لضمان فعالية أكبر وتأمينهم، ويهدف الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق لـــ 10 يناير 1996 إلى تعريف الصناعة التقليدية والحرف وتنظيم ممارسة النشاطات التقليدية والحرف وقواعدها ومجالها وكذا واجبات الحرفيين وامتيازاتهم والمقصود بالصناعة التقليدية والحرف كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي ويمارس بصفة رئيسية ودائمة في أشكال مختلفة (مستقر- أو متنقل أو معرضي)[8] في مجالات ثلاث هي:

II.1.قائمة نشاطات الصناعة التقليدية:وتتكون من 3 ميادين تمثل في مجموعها 24 قطاع وتحمل ترقيما خاص بكل واحدة منها:

الميدان الأول:الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة تميز بالأصالة والإبداع والطابع الانفرادي.[9]

تحتوي على ثمانية قطاعات للنشاط (مرقمة من 1 إلى 08) مرتبة حسب طبيعة المادة الأولية المستعملة.[10]

الميدان الثاني: الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة:هيكل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، وتوجه للعائلات وللصناعة والفلاحة[11].

تحوي على 09 قطاعات (مرقمة من 09إلى 17) مرتبة حسب مختلف نشاطات الإنتاج الموجودة والتي يمكن ممارستها بصفة تقليدية.[12]

الميدان الثالث: الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: هي مجمل الأنشطة التي يمارسها الحرفي والتي-تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني، وعموما يمكن التمييز بين صنفين من الصناعة التقليدية[13]:

منتوج حرفي نفعي :وهو منتوج يستخدم للاستعمال العادي .

منتوج حرفي فني :وهو منتجات تدخل عليها رسومات، نقوشات مميزة، مستمدة.

وتشكل 07 قطاعات مرقمة من 18 إلى 24 مرتبة حسب طبيعة الأشغال المتحيزة والتقنيات المستعملة.[14]

II.2.أشكال ممارسة النشاط: وتمارس الصناعة التقليدية الحرفية حسب الأشكال التالية:

1)الحرفي الفردي : ويُعرّف على أنّه : "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته"[15].

2)تعاونية الصناعة التقليدية والحرف :تم ضبط مفهوم التعاونية في الأمر 96-01 وعرّفت على أنّها شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي.[16]

- يتمتع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي.
- يثبت إنشاء تعاونية الصناعة التقليدية والحرف بعقد موثق.
- يجب أن يشعر مسير التعاونية غرفة الصناعة التقليدية والحرف بكل تغيير أو تحويل أو توقف عن نشاط وفق للتنظيم الساري المفعول.
- إن الحرف والتعاونية غير ملزمين بالتسجيل لدى السجل التجاري.

1) مقاولة الصناعة التقليدية والحرف: ويميز بين نوعين من المقاولات

1/مقاولة الصناعة التقليدية: مقاولة الصناعة التقليدية مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر على الخصائص الآتية[17]:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية كما حددتها النصوص القانونية السارية المفعول.
- تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء.
- إدارة يشرف عليها معلم بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة حرفي.

2/المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات: تعتبر مقاولة حرفية لإنتاج المواد والخدمات كل مقاولة نشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر على الخصائص الآتية[18]:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد أو الخدمات.
- تشغل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم 10 عمال.

❖ ويجب أن تخضع للشروط التالية:

✓ يجب على مقاولات الصناعة التقليدية أن تأسس بعقد موثق.

✓ يجب على مقاولات الصناعة التقليدية والحرف التسجيل المزدوج، تسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف والتسجيل في السجل التجاري.

✓ كل تغيير أو تحويل أو توقف للنشاط يجب تصريحه لغرفة الصناعة التقليدية والحرف وذلك من طرف المسير وفقا للتنظيم الساري المفعول.

II. التدابير التشجيعية والتحفيزية لصالح الحرفيين: إن حركية وازدهار الصناعة التقليدية راجع للاهتمام والدعم الممنوح من السلطات العمومية وكذا الإجراءات التحفيزية الدائمة لهذا القطاع والتي من بينها:

- التدابير المالية الجبائية: وتتمثل هذه التدابير في الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) للحرفيين، وتخفيض الرسم على القيمة المضافة TVA على معظم منتوجات الصناعة التقليدية والترقوية.[19] كما أقر الجهاز التنفيذي إجراءات

عفو شامل لصالح شركة الممارسين للصناعة التقليدية الفنية، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 428/09 المؤرخ في 2009/12/30 والذي ينص على الإعفاء الشامل لهذه الفئة من دفع الضريبة بعدما ماكان الإعفاء لمدة 10 سنوات.[20].

- تدابير تحفيزية لزيادة الإنتاج: والمتمثلة فيقانون الصفقات العمومية: والذي أصبح بموجبه للحرفيين الحق في المشاركة في الصفقات العمومية، بحيث ستكون بطاقة الحرفي إثباتا كافيا لسحب دفتر الشروط كما هو عليه الحال بالنسبة للسجل التجاري، وسيتمكن الحرفيين الخواص والمؤسسات والجمعيات الحرفية بالتعامل مباشرة مع المشاريع وعرض وتصريف منتوجاتهم، بعدما كانت هذه البطاقة غير معترف بها سابقا لتمثيل المشروعات العامة.
- تدابير تمويلية: يستفيد الحرفيون والتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف المسجلون في سجل غرفة الصناعة التقليدية، من تسهيلات للحصول على قروض مصرفية لاقتناء المواد الأولية والتجهيزات وتمويل الاستغلال، كما يستفيدون من إقتناء قطع أرضية في بعض مناطق النشاط.
- تدابير حول كيفيات ممارسة النشاط: إن قطاع الصناعات التقليدية يمتاز على غيره من القطاعات بأن له عدة صيغ في ممارسة النشاط تضمن تلبية ظروف أغلبية الحرفيين حيث يمكن ممارسة النشاط بشكل قار داخل محلات أو ممارسته بصفة متنقلة غير قارة تخوله من ممارسةنشاطه خارج أو داخل الولاية، كما تضمن أيضا للنساء الماكثات في البيت إمكانية ممارسة النشاط داخل البيت والإنتاج هناك مع دعمهم ماديا ومعنويا بجميع الوسائل الضرورية كما يمكن ممارسة نشاط الصناعة التقليدية بشكل فردي أو على شكل تعاونيات أو في شكل مقاولة للصناعة التقليدية، وهذا يمنح خيارات متعددة للحرفي.
- تدابير في الجانب القانوني للحرفيين: إن بطاقة الحرفي تعطي الصفة القانونية للحرفي لممارسة نشاطه من دون الحاجة للتسجيل في السجل التجاري ولامسك الدفاتر التجاري خاصة بالنسبة للحرفيين الفرديين و التعاونيات، ،وبالتالي هم غير معرضين لأحكام الإفلاس المطبقة على التجار بل يعتبر نشاطهم مدني، وهذا مايمنحهم ثقة أثناء ممارسة النشاط ويبعدهم على الأقل على المخاطرة القانونية.

❖ إضافة إلى ميزات أخرى تلخص في النقاط التالية[21]:

- يتم إشراك الحرفيين وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف بقوة القانون في مختلف النشاطات التي تتضمنها غرفة الصناعة التقليدية والحرف المختصة إقليميا.
- تدعم الدولة وتتخذ كل التدابير التشجيعية لوضع الهياكل والشبكات الخاصة التي تسمح لتنظيمات الصناعة التقليدية والحرف بتنظيم تموينها بنفسها بالمواد الأولية والتجهيزات والأدوات، وهذا طبقا للتشريع التجاري المعمول به، وذلك في إطار الترقية الاجتماعية والاقتصادية للصناعة التقليدية والحرف.
- يتم إعداد برامج شعب الصناعة من أجل إدماجها في الشبكة الوطنية للتكوين المهني بهدف حماية الحرف التقليدية وترقيتها.
- يستفيد الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف من اقتناء قطاع أرضية في حدود تموقع مناطق النشاطات المهيأة.

III. نقاط ضعف قطاع الصناعة التقليدية:عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال المرحلة السابقة عدة محطات تركت بصماتها على مسار تطوره، كانت أولى أهم هذه المحطات إصدار الأمر 96-01 الذي يحدد القواعد العامة للصناعة والحرف والذي أعطى للقطاع إطارا قانونيا وتنظيميا من خلال تحديد صفة الحرفي وأشكال ممارسة النشاط وكيفياتها

وميادينها بالإضافة أنه كرس عدة امتيازات لصالح القطاع، كما زوده بهيئات تأطير جوارية ارتقت بالخدمات المقدمة للحرفي، أما المحطة الثانية فتبدأ من إعداد أول مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية والذي كان يهدف إلى توفير الشروط الضرورية حتى يقوم القطاع بتحقيق الأهداف المنوطة به.

وإلا أنه وبعد عمليات التقييم المختلفة، وبالرغم من بعض النتائج المحفزة إلا أن القطاع لم يتمكن من تحقيق كافة أهدافه المسطرة، كما أنه يعاني من بعض نقاط الضعف والنقائص زادها حدة تقلبات وتطورات الأسواق الاقتصادية الراهنة. وتتمثل أبرز نقاط الضعف فيمايلي[22]:

1) في مجال التشريع:رغم النقاط الإيجابية التي جاء بها الأمر 96-01 إلا أن إصلاح الإطار التشريعي أصبح ملحا على ضوء عدد من التطورات. حيث أن تعريف النشاط الحرفي يجب أن يكون في اتجاه يسمح باستعمال الآلات قصد الرفع من المردودية والإنتاجية واحترام المعايير. إن إعادة النظر في تعريف الحرفي على أساس أنه مؤسسة مصغرة هو استجابة لممارسة الواقع حيث أظهرت الدراسات والتحقيقات الميدانية أن نسبة معتبرة من الحرفيين يلجؤون إلى استخدام اليد العاملة المأجورة بشكل دائم، وفي نفس السياق يجب إعادة تعريف المقاولة وتعاونية الصناعة التقليدية وخصائصهما بالإضافة لمراجعة الإجراءات التنظيمية الأخرى الخاصة بسجل الصناعة التقليدية والحرف وأجهزة التطبيق وقائمة النشاطات، والواجبات والامتيازات والعقوبات.

2) في مجال تطوير الأنشطة الحرفية:لقد انحصرت المساعدة التقنية والمالية في مجال الحرف التقليدية والفنية، في حين أن الميادين الأخرى تمثل أعلى نسبة من التسجيلات في سجل الصناعة التقليدية والحرف بحيث تبلغ حصة حرف الخدمات 55% بينما تمثل حرف إنتاج المواد نسبة 30% (وبذلك لا تمثل الصناعة التقليدية والفنية سوى 15% من المسجلين) لابد وأن نشير إلى غياب أدوات ووسائل تطوير حرف الإنتاج والخدمات لا يعود إلى فقر في البرامج، بل يعود في أغلب الأحيان إلى غياب وسائل تمويل السياسة المتبعة، أي أن التدخل والتدابير ممكنة، والغائب الأكبر وسيلة تمويل حزمة الإجراءات المقترحة.

3) في مجال دعم الحرفيين:يبقى دعم صندوق ترقية نشاطات الصناعة التقليدية موجها بقرابة النصف لتعزيز تمويل المعدات لفائدة الحرفيين الذين يرون هذا الدعم وسيلة للحصول المجاني عليها وليس آلية يتوجب عليهم استغلالها قصد تحقيق المزيد من التحسين في إنتاجية نشاطاتهم. على الرغم من تضمن الصندوق أبواب إنفاق على الأنشطة الترويجية، إلا أن هذا الباب لم يسجل إقبالا لتمويل عمليات في هذا المجال من قبل الحرفيين. أيضا، قد يكون من المناسب لإعادة تعريف طبيعة الإجراءات التي تحكم الصندوق، والتكيف مع الحقائق على أرض الواقع والأهداف التي سطرها القطاع.

4) تشكل الصعوبات في الحصول على تمويل الاستثمار أو الاستغلال على حد سواء عائقا أمام تنمية الأنشطة الحرفية بالمعنى الواسع (إنتاج المواد، الخدمات، والتقليدية). كما تعتبر مميزات النشاط الحرفي وحجم القروض الصغيرة عقبات لتنسجم مع النهج المتبع عادة من قبل وكالات الإئتمان. لذلك، يصبح من الضروري التفكير في هذا الجانب لتحديد أنسب وسيلة للتمويل. وهنا قد يحتج البعض بأن الدولة قد أسست لدعم العمل المستقل والحر العديد من الميكانيزمات والآليات التمويلية التي تتيح لأي كان ودون تميز بين الأنشطة أن يستفيد منها، بل إن قطاع الصناعات التقليدية والحرف هو أبرز القطاعات التي تهدف هذه الآليات إلى تطويرها ضمن قطاعات أخرى لا تقل أهمية. لكن يجب أن نذكر أن هذه أن هذه الميكانيزمات تتعامل بالفوائد تتعامل بالفوائد التي لا تناسب الكثيرين بالرغم من إقبال البعض عليها. وحتى اللجوء إلى أجهزة دعم تشغيل الشباب فهو ليس متاحا للحرفيين الممارسين بل يفرض على الراغب في الاستفادة أن يكون بطالا،

فيقع الحرفيون في موجهة تحدي التخلي عن نشاطهم ودفن سنين الخبرة والعلاقات العامة مع شبكات الموردين والموزعين والمستهلكين الأوفياء، أو الحفاظ على اسم الورشة وسمعتها والتضحية بالدعم.

5) في مجال التنظيم والمنافسة: بشكل العمل غير الرسمي في السوق الموازية منافسا شرسا لأنشطة الصناعة التقليدية والحرف الممارسة في إطار قانوني ومنظم فهذه الأنشطة تتميز بعدم وجود أي التزامات قانونية عليها فهي لا تدفع الضرائب ولا الرسوم كما لا يهمنا الانتساب إلى صناديق التأمين الاجتماعي، بذلك فهي تستطيع تحديد أسعار منتجات وخدمات منخفضة مقارنة بالحرفيين الممارسين رسميا فتفرض عليهم منافسة غير مشروعة. إن المرونة الكبيرة التي يتميز بها العمل الموازي خصوصا إمكانية التوقف في الأوقات الصعبة وضعف الطلب والانبعاث عند توفر الفرص وتجدد الطلب دون تكاليف إضافية تجعل من هذا الأسلوب أكثر جاذبية. كما أن الممارسات المنتشرة في السوق والتي لا تحبذ التعامل بالفواتير ولا المرور عبر القنوات البنكية في التبادلات النقدية كلها تعمل على الحد من انتشار القطاع بصفة منتظمة. إن الراحة التي يتيحها العمل الموازي فيما يخص عدم الاكتراث باحترام نوعية المنتجات والخدمات وعدم احترام أي نوع من المعايير وإمكانية الغش والتقليد غير المرخص واستعمال مواد أولية رخيصة الثمن توفر له مزايا تنافسية عالية خصوصا في الأسواق التي ترتادها الطبقات الفقيرة الباحثة عن المنتجات الرخيصة التي لا تكلفها كثيرا. أمام هذه الوضعيات التنافسية غير العادلة يجد النظام الحرفي النظامي صعوبة في الحفاظ على القدرة التنافسية لنشاطه. فيضر إما إلى التوقف وتغيير مسار حياته العلمية، أو يقلد غيره فينحدر ويتحول إلى السوق الموازية.

6) في مجال الحصول على المحلات والورشات: نظرا للغلاء الفاحش للعقارات وقلة العرض في السوق الذي يرفع أسعار الكراء إلى مستويات عالية يضطر الحرفي إلى العمل في محلات غير ملائمة لنشاطه خصوصا من حيث المساحة أو من حيث الموقع الجغرافي، مما يؤثر بشكل واضح على مردودية الورشات فيحد من طاقة الاستغلال وبالتالي رقم الأعمال السنوي، مما يعني تخفيض حجم الأرباح التي تؤدي بدورها إلى تحجيم عملية التراكم المسؤولة عن عملية توسيع الاستثمارات والقدرة على التشغيل الإضافي.

IV. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والفرص التي يمنحها للصناعة التقليدية والحرف أفاق 2020

حتى يستفيد أي قطاع من المزايا التي تمنحها العولمة ويقلص من تأثيراتها السلبية فعليه أن يستعد جيدا، وتتمثل إحدى هذه الاستعدادات الرئيسية في التنمية الاقتصادية لمختلف جهات الوطن ومناطقه العمرانية، وتسجيل الإجراءات الواجب اتخاذها في مخطط توجيهي يحدد نقاط القوة ونقاط الضعف، وكل الإمكانات الاقتصادية التي يتيحها الإقليم ولإنجاز هذا المخطط لابد من الأخذ بعين الاعتبار عناصر التوجيه التالية[23]:

- استمرارية الموارد الاستراتيجية.
- التوازن الإقليمي.
- جاذبية وتنافسية الإقليم.
- التكافؤ الاجتماعي والإقليمي.

وبالنسبة للجزائر فإن الآلية المستعملة في مجال المرافقة والتطوير الاقتصادي للإقليم واختزال اللامساواة الجغرافية في المجال الاقتصادي والاجتماعي تسمى بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) .

يمنح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لاسيما من خلال المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم، لقطاع الصناعة التقليدية والحرف فرصا حقيقة للتنمية، والمحددة في التوجيهات الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتباعها من قبل كل منطقة حسب خصوصياتها وهذا إلى أفاق 2020.

فالتوجيهات والتوصيات الخاصة بكل برنامج منطقة ينبغي أن يشكل بالنسبة للقطاع مرجعية لإعداد برامج عمل سنوية تأخذ بعين الاعتبار نوع النشاطات الواجب تطويرها لكل منطقة، وهو ما يحدد في الأخير الإجراءات الواجب اتخاذها وكذا الوسائل الواجب توفيرها.

1) تلعب الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) دورا أساسيا من خلال التدخل المعد بالتعاون مع القطاع، وذلك من أجل العمل عل إشراك الحرفيين (المهيكلين في إطار تجمعات الحرفيين NUCLEUS وبرامج أنظمة الإنتاج المحلي SPL في مشاريع قاعدية مسجلة في مختلف مخططات العمل التنموية الوطنية، وهنا تكمن أهمية مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يشكل مجالا واسعا لمختلف أشكال تدخلات النشاطات الحرفية، والتي يمكن تطويرها على مسافة 1200 كلم والتي يضاف إليها تلك المسالك الموصلة إلى الهضاب العليا.

2) وبنفس الأهمية فإن عمليات التهيئة في الأوساط الحضرية والريفية ينبغي أن تخصص للمتعاملين الناشطين في ميدان الصناعة التقليدية والحرف فضاءات على شكل محلات ومناطق مصغرة للنشاطات أو أماكن للعرض يمكن للقطاع أن يساهم في تهيئتها.

3) إن مراكز المهارات المهنية المحلية وبغض النظر عن مهمتها الترويجية ذات الأبعاد الاقتصادية والتراثية والثقافية للمناطق فإنها يمكن أن تشكل وسائل في صالح الجماعات المحلية من أجل تنفيذ مشاريعها التنموية.

4) انطلاقا من عملية المقومات والخصوصيات المميزة لكل منطقة والتي يهدف إليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT فإن هياكل القطاع (غرف الصناعة التقليدية والحرف) يمكنها توجيه ومساعدة انتشار نشاطات الصناعة التقليدية والتي تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات. كما يمكن إعداد الدراسات المتعلقة بقدرات التنمية الخاصة بالصناعة التقليدية والحرف المحلية انطلاقا من النظام المساعد على اتخاذ القرار.

في الأخير إن قطاع الصناعة التقليدية يمثل بالنسبة لعدد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وسجل القطاع في أقل من عشرية تطورا ونموا ملحوظين، وذلك نظرا للدعم الذي تقدمه الدولة وكذا الإصلاحات التي باشرتها الحكومة ويتوقع أن يحقق القطاع في مجال التشغيل والإنتاج مايلي:

الجدول رقم01: توقع تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف : التشغيل والإنتاج أفاق 2020

السنة	التشغيل منصب شغل	الإنتاج (PIB) مليار دينار
2010	370.260	129
2014	542.098	189
2020	960.359	334

المصدر: الصناعة التقليدية مشروع مستقبل، الجلسات الوطنية، نوفمبر 2009، ص:80.

لقد تمكن قطاع الصناعة التقليدية والحرف من تجاوز حالة الركود التي مر بها وتسجيل إنطلاقة جديدة تبشر بأفاق واعدة بفضل ما استحدث من أجهزة وأليات موجهة لدعم هذه النشاطات.

V. أليات وأدوات تحقيق تنمية الصناعة التقليدية أفاق 2020:تضع هذه الفقرة الآليات والأدوات التي وضعها المخطط كشروط ودعامات لنجاح الأهداف المتوخى تحقيقها آفاق 2020 ، والتي تلخص فيمايلي[24]:

1) نظام معلوماتي قوي:أصبحت المعلومات موردا من الموارد الأساسية للنظم الاقتصادية وللمؤسسات بصورة خاصة فلكي تحافظ المؤسسات على البقاء و الاستمرار يلزم لها أن تجمع و تعالج و تخزن كل ما تستطيع الحصول عليه من المعلومات التي تخدم أنشطتها، وكذلك الشأن بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية إذ عليهم قبل البدء في صياغة السيناريوهات التنموية أن يستجمعوا ما أمكن من معلومات. ومن هنا نشأت الحاجة إلى نظم تعمل على جمع ومعالجة وتخزين وبث هذه المعلومات، من خلال نظم فاعلة ورشيدة سواء على المستوى الكلي.

أو على المستوى الجزئي (المؤسسات) و ماتحتويه من أنظمة جزئية مثل نظم المعلومات المالية و المحاسبة، اونظم المعلومات ا لتسويقية، ونظم المعلومات الإنتاجية ونظم المعلومات الإدارية.....الخ.

لم يبق قطاع الصناعة التقليدية بمنأى عن هذه التطورات، وبادر إلى بناء نظام معلومات لتسيير القطاع، وكان لعملية التحول هذه أثارا كبيرة على المستوى التقني والإداري والتنظيمي في المستوى المركزي و داخل مؤسسات الدعم والتأطير.

كما يقع ضمن أهداف هذا النظام تمكين القطاع من تملك أداة حديثة مساعدة على اتخاذ القرارت في مجال الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية. وفي هذا السياق يصبح المرصد الوطني للصناعة التقليدية والحرف أداة لا يمكن تجاهلها، يمكن بناء هذا المرصد انطلاقا من الهياكل المحلية المكلفة بجمع المعلومات وتبويبها وتدقيقها على مستوى البلديات والولايات.

2) المرصد الوطني للصناعة التقليدية والحرف:المرصد الوطني للصناعة التقليدية يقوم على حقيقة مفادها أن توفير المعلومة المناسبة وفي الوقت المناسب أصبحت محورا استراتيجيا لكل المؤثرين في القطاعين العام والخاص، وركيزة أساسية لاتخاذ القرارات الملائمة والفعالة الساعية إلى إنجاح تطبيق مخطط العمل لتنمية القطاع وسيلة لتحسين التخطيط القطاعي. إن المبادرة إلى إنشاء هذا المرصد سيكون بمثابة الأساس الذي يتم بناء عليه تحديد ميزات وعالم الاقتصاد المحلي وموقع أنشطة الصناعة التقليدية والحرف وتقييم قدراتها لمواجهة التغيرات الاقتصادية المتمثلة بالانفتاح الاقتصادي والعولمة، علاوة على رسم التوجهات المستقبلية وتحديد الاحتياجات اللازمة للمحافظة على وزيادة متنافسيه.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات والتقليل من أية انعكاسات سلبية على تنافسية قطاع الصناعة التقليدية، يأتي دور مرصد الصناعة التقليدية والحرف هذا ليشكل أداة فاعلة لتحسين القدرة التنافسية للحرفيين والمؤسسات الحرفية بحيث تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

3) ترقية الشراكة وثقافة العمل الجمعوي:تعد الشراكة من أهم المفاهيم التي أصبحت أكثر تداولا في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقد حضي هذا المفهوم بالاهتمام في هاته المجالات، واعتبر من أهم الركائز التي تحقق التنمية على مستوى التدبير المحلي للشأن العام وتعيد الثقة بين المجتمع ونخبه الثقافية والاجتماعية والسياسية. أما العمل الجمعوي فقد أصبح، أكثر من أي وقت مضى، يرتبط بهموم وتطلعات قطاعات اجتماعية واسعة، بل تسعى الإدارات على مختلف مستوياتها الى تشجيع بروز الجمعيات الممثلة لما لها من فوائد في تزويج السلطات العمومية بانشغالات مختلف الفئات السكانية والمهنية.

لقد أثبتت التجربة المعاشة لغاية اليوم محدودية علاقات الشراكة والعمل الجمعوي. لذلك أضحى من الضروري إعادة النظر في تنظيم القطاع من خلال: بروز مجموعات وجمعيات مهنية حرفية قادرة على تحمل أعباء التطور الذاتي والخروج التدريجي من قيد التبعية لمساعدة الدولة، وفي الخصوص فإن الأمر يتعلق بتعميم وتعزيز شكل التنظيم الذي يسمى "نكليوس" (تجمعات مهنية للحرفيين)، حيث أثبتت هذه التجربة نجاعتها، رغم حداثة هذه التجربة إلا أن القطاع استطاع

أن ينظم في ظرف قصير عددا من هذه التجمعات للحرفين « Nucleus » لعدد من فروع النشاط الحرفي كالخزف والميكانيك والتجارة والبناء والحلاقة.

4) ترقية أنظمة الإنتاج المحلي:يقصد بأنظمة الإنتاج المحلي مجموع الحرفيين الذين يمارسون نفس النشاط أو ينتمـــون إلى نفس الفرع الإنتاجي وينشطون في نفس الإقليم ويقومون بربط العلاقات الجوارية، ويتعاونون فيما بينهم.

يقوم بتنشيط هذا النظام هيكل تنسيق مشترك يسهل التبادل بين أعضاءه. خلافا للشكل الأول من التنظيم « Nucleus » فإن هذا الشكل يسمح لأعضائه بوضع مشاريع جماعية مشتركة ترفع من تنافسية نشاطهم وتتطلب تـــدخل المتعـــاملين المحليين الآخرين سواء كانوا عموميين أو خواص بما فيها تجمعات الحرفيين « Nucleus ».

يعد مسعى ترقية أنظمة الإنتاج المحلي والذي طبقه عدد من الدول في سياق مختلف طريقة للتنشيط التشـــاركي للتنميـــة المحلية، مرتكزا في حالتنا هذه على قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

يتمثل هذا المسعى أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد في نفس الإقليم بين الحرفيين ومحيطهم أو بيئتهم المحلية (متعاملين خواص، متعاملين عموميين، سلطات محلية...الخ).

5) إنشاء أقطاب امتياز في مجال الصناعة التقليدية:تهدف أقطاب امتياز الصناعة التقليدية في إطار الحيز الجغرافي المقامة فيه، إلى خلق ديناميكيات حول مشاريع محفزة للتنمية الاقتصادية المحلية عبر تثمين الإنتاج الحرفي والترويج للثروات الثقافيـــة والسياحية.

يعتبر تواجد مراكز الامتياز إحدى مميزات الدول التي تستحوذ على حصص كبيرة من سوق منتجات الصناعة التقليديـــة والحرف، وعلى العكس من ذلك تفتقر الجزائر لهذا النوع من الهياكل التي توفر للمهنيين أفضـــل التـــأهيلات وأفضـــل المعلومات التقنية المتعلقة بأنشطتهم والتي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الإنتاج ونوعياته.

الخاتمة: تعتبر الصناعة التقليدية اليوم من القطاعات المساهمة في النمو والشغل ، فبالنظر إلى عدد مناصب الشغل التي تنشئها نشاطات الصناعة التقليدية وكذا الدخل الذي توزعه فإنها تساهم في إمتصاص الفقر لدى فئات كبيرة مـــن الســـكان ، ويهدف مخطط العمل أفاق 2020 إلى إحداث تنمية محلية للبلاد من خلال وضع أسس محيط إقتصادي ملائم لتحسين وتطوير مناخ سليم لنمو واعد لقطاع الصناعة التقليدية مستقبلا.

الهوامش:

[1]-بن صديق نوال، التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص ص: 7-8.

[2]- بن صديق نوال، نفس المرجع ، ص:8

[3]-بن صديق نوال، نفس المرجع ، ص:10

[4]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10جانفي1996، الجريدة الرسمية، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص.4

[5]-الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: "تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرفي في الجزائر 1962-2009، الطبعة الثانية الجزائر 2009 ص ص:2- 23 بتصرف

[6] - مشروع مخطط عمل لقطاع الصناعة التقليدية (المديرية العامة للصناعة التقليدية) أفاق 2020 الجزائر 201، ص4-ص5.

[7]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: "تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرفي في الجزائر 1962-2009، مرجع سابق ص:95-117 بتصرف

[8]- www.starimes.com,2014/2/10 تاريخ الزيارة:

[9]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 ه الموافق ل 10 يناير 1996، المحدد للقواعد – والحرف لسنة 2005 ،الأمر رقم96 التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،ص:35 .

[10]-www.stratimes.com,2014/2/10 تاريخ الزيارة:

[11]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، نفس المرجع، ص:35.

[12]-www.stratimes.com,2014/2/10 تاريخ الزيارة:

[13] -وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، نفس المرجع، ص:35

[14]-www.stratimes.com,2014/2/10 تاريخ الزيارة:

[15]- الأمانة العامة للحكومة، مرجع سابق، ص:05

[16]- الأمانة العامة للحكومة، مرجع سابق، ص:05

[17] - www.cnam.dz

[18] الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في 1962-2009، مرجع سابق، ص25.

[19] - الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في 1962-2009، مرجع سابق، ص 77.

[20]-www.djazaivnews.info/national

[21]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في 1962-2009، مرجع سابق :ص28 بتصرف.

[22]- مشروع مخطط عمل لقطاع الصناعة التقليدية أفاق 2020، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، أفريل 2011، ص ص: 11-14 بتصرف.

[23]- الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية، نتائج ووقائع، 24/23/22نوفمبر الجزائر 2009، ص ص 82-83.

[24]- الندوة الوطنية حول مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية، الصناعة التقليدية مشروع مستقبل،12-13 جوان، سطاولي الجزائر2011:ص ص:61-68 بتصرف[24]